

Distr.: General  
14 August 2007  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ٤٨ من جدول الأعمال المؤقت\*

الأزمة العالمية للسلامة على الطرق

## تحسين السلامة على الطرق في العالم

### مذكرة من الأمين العام

يحيل الأمين العام وفق هذه المذكرة التقرير عن تحسين السلامة على الطرق في العالم<sup>(١)</sup> الذي أعدته منظمة الصحة العالمية بالتشاور مع اللجان الإقليمية وغيرها من الشركاء في فريق تعاون الأمم المتحدة للسلامة على الطرق.



## موجز

يقدم هذا التقرير، الذي أعدته منظمة الصحة العالمية بالتشاور مع اللجان الإقليمية وشركاء آخرين في فريق تعاون الأمم المتحدة للسلامة على الطرق، معلومات حديثة العهد عن حالة تنفيذ التوصيات التي وردت في قرار الجمعية العامة ٥/٦٠ بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم. ويصف التقرير كيف أدت الجهود المشتركة التي بذلت خلال العامين الماضيين في مجال الدعوة لهذا الموضوع على المستوى الدولي إلى زيادة الوعي بأهمية السلامة على الطرق على الصعيدين الوطني والدولي، كما يعدد المنتجات التقنية التي طورت خلال هذه الفترة، والتي ستتيح، عند تطبيقها، إمكانية كبيرة للحد من المعدلات المتزايدة للوفيات والإصابات والإعاقات الناجمة عن حوادث المرور. ويختتم التقرير باقتراح عدد من التوصيات التي يمكن أن تيسر تنفيذ بعض التدخلات الفعالة المشهود لها بتحسين السلامة على الطرق على الصعيد الوطني، لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٧-١	..... مقدمة - أولا
٦	٩-٨	..... فريق تعاون الأمم المتحدة للسلامة على الطرق - ثانيا
٧	١٣-١٠	..... منتجات فريق تعاون الأمم المتحدة للسلامة على الطرق - ثالثا
٧	١٢-١٠	..... تقديم المساعدة التقنية - ألف
٨	١٦-١٣	..... السياسات - باء
٩	٢٦-١٧	..... الدعوة - جيم
٩	٢٣-١٧	..... ١ - أسبوع الأمم المتحدة العالمي الأول للسلامة على الطرق
١٢	٢٦-٢٤	..... ٢ - أنشطة أخرى في مجال الدعوة
١٣	٢٧	..... الاجتماعات الإقليمية - دال
١٤	٢٩-٢٨	..... جمع البيانات وإجراء البحوث - هاء
١٤	٣١-٣٠	..... الدعم المالي - واو
١٥	٤٠-٣٢	..... الاستنتاجات والتوصيات - رابعا

## أولا - مقدمة

١ - إن الإصابات الناجمة عن حوادث المرور هي مشكلة خطيرة من مشاكل الصحة العامة وسبب رئيسي من أسباب الوفاة أو الإصابة أو الإعاقة في جميع أنحاء العالم. إذ يقضي نخبه كل سنة ما يقرب من ١,٢ مليون نسمة ويصاب ملايين آخرون بجروح أو إعاقات من جراء حوادث التصادم التي تقع على الطرق، ومعظمها في المناطق الحضرية من البلدان النامية. والإصابات الناجمة عن حوادث المرور هي السبب الرئيسي عالميا للوفاة لدى من تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ٢٤ سنة.

٢ - والإصابات الناجمة عن حوادث المرور ليست مشكلة صحية فحسب بل إنها تهدد أيضا بالإطاحة بالمكاسب الإنمائية التي تحققت في العديد من البلدان. فعلى الصعيد الأسري، تلقي هذه الإصابات عبئا ماليا ثقيلا على عاتق الأسرة المعنية، إذ كثيرا ما يتعين عليها أن تتحمل التكاليف المباشرة للرعاية الطبية والتأهيلية، وأن تستوعب فضلا عن ذلك التكاليف غير المباشرة الناتجة عن عدم قدرة المصاب على مواصلة الكسب أو عن إعادة توزيع مهامه على القائمين على رعايته. أما على الصعيد الوطني، فتشكل الإصابات الناجمة عن حوادث المرور عبئا ثقيلا على اقتصاد البلد، بما لها من آثار مباشرة على خدمات الرعاية الصحية والتأهيلية وبما يترتب عليها فضلا عن ذلك من تكاليف غير مباشرة. وتتراوح التكاليف السنوية لحوادث المرور في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط بين ٦٥ بليون و ١٠٠ بليون دولار، أي أكثر من القيمة السنوية الكلية للمعونة الإنمائية.

٣ - بيد أن إصابات حوادث المرور يمكن تجنبها ويمكن أن يتحقق ذلك بمعالجة عدد من العوامل التي تبين أنها تزيد من احتمالات الإصابة في حوادث المرور، ومن بينها السرعة غير الملائمة والمفرطة، وعدم استخدام حزام الأمان ومقاعد السلامة الخاصة بالأطفال، والقيادة في حالة سكر، وعدم ارتداء قائدي الدراجات البخارية الخوذ الواقية وسوء تصميم الهياكل الأساسية للطرق أو عدم صيانتها بقدر كاف، واستخدام مركبات قديمة تفتقر إلى الصيانة الجيدة أو إلى عناصر الأمان. وقد أدت الإجراءات التنظيمية وغيرها من الإجراءات التي اتخذت لمعالجة عوامل الخطر هذه إلى انخفاض هائل في حوادث التصادم على الطرق في العديد من البلدان. وتبين أيضا أن توفير خدمات الرعاية الطارئة من الصدمات أمر هام في تخفيف الآثار السلبية لحوادث المرور. وبالمثل، أثبتت التجربة في جميع أنحاء العالم أن إنشاء وكالة رئيسية تعنى بالسلامة على الطرق وإجراء تقييم دقيق لحالة السلامة على الطرق في أي بلد خطوتان هامتان لا بد من اتخاذهما لمعالجة مشكلة الإصابات الناجمة عن حوادث المرور معالجة فعالة.

٤ - وفي يوم الصحة العالمي لعام ٢٠٠٤، أصدرت منظمة الصحة العالمية بالاشتراك مع البنك الدولي التقرير العالمي عن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور. ويشدد هذا التقرير على دور العديد من القطاعات في الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور، ويصف المفاهيم الأساسية للوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور، وحجم هذه الإصابات وتأثيرها، وأهم المحددات وعوامل الخطر، واستراتيجيات التدخل الفعال. وعلى ذلك، فهو بمثابة أداة للدعوة ووثيقة تقنية تشمل ست توصيات هامة بشأن ما يمكن للبلدان أن تفعله للتصدي لمشكلة الإصابات الناجمة عن حوادث المرور.

٥ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٨٩/٥٨ المعنون "تحسين السلامة على الطرق في العالم"، الذي سلّم فيه بضرورة دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود المبذولة لمعالجة الأزمة العالمية للسلامة على الطرق. ودعا القرار منظمة الصحة العالمية إلى الاضطلاع داخل منظومة الأمم المتحدة، وبالتعاون الوثيق مع اللجان الإقليمية، بدور المنسق للمسائل المتعلقة بالسلامة على الطرق. وشدد القرار أيضا على ضرورة المضي في تعزيز التعاون الدولي لمعالجة مسائل السلامة على الطرق، مع أخذ احتياجات البلدان النامية في الاعتبار.

٦ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، اتخذت جمعية الصحة العالمية القرار ج ص ع ٥٧-١٠ الذي قبلت فيه الدعوة الموجهة من الجمعية العامة إلى منظمة الصحة العالمية للاضطلاع بدور منسق للمسائل المتعلقة بالسلامة على الطرق. وأهاب أيضا القرار المتعلق بالسلامة على الطرق والصحة بالدول الأعضاء أن تعطي أولوية للسلامة على الطرق بوصفها من قضايا الصحة العامة، وأن تتخذ خطوات لتنفيذ التدابير التي ثبتت فعاليتها في الحد من الإصابات الناجمة عن حركة المرور على الطرق.

٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، اتخذت الجمعية العامة القرار ٥/٦٠ الذي عززت فيه دعوتها مجددا للدول الأعضاء بإيلاء مزيد من الاهتمام للوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور. ودعت الجمعية العامة، في هذا القرار، اللجان الإقليمية ومنظمة الصحة العالمية إلى الاشتراك معا في تنظيم أسبوع الأمم المتحدة الأول للسلامة على الطرق (من ٢٣ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧) كما دعت الدول الأعضاء إلى تخصيص يوم الأحد الثالث من شهر تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام كيوم عالمي لإحياء ذكرى ضحايا حركة المرور على الطرق.

## ثانياً - فريق تعاون الأمم المتحدة للسلامة على الطرق

٨ - تعاونت منظمة الصحة العالمية، وفقاً لولاية التنسيق التي عهدت بها إليها الجمعية العامة تعاوناً وثيقاً مع اللجان الإقليمية طيلة الأعوام الثلاثة الماضية، في سبيل تيسير إنشاء ما أصبح يشار إليه الآن باسم فريق تعاون الأمم المتحدة للسلامة على الطرق (فريق التعاون) المكون من الأمم المتحدة والمنظمات المعنية بالسلامة على الطرق. وحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٧، كان هذا الفريق مكوناً من ٨ مؤسسات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة شملت منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي واللجان الإقليمية الخمس ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). ومن الجهات الممثلة في هذا الفريق أيضاً ٢٩ وكالة دولية أخرى تعمل في مجال السلامة على الطرق ولديها طائفة عريضة من المهارات والخبرات. وما عدد ونطاق القطاعات التي تمثلها المنظمات المشاركة (الحكومات والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة ووكالات الأبحاث والقطاع الخاص) المنتمية إلى قطاعات النقل والصحة والسلامة سوى شاهد على الدعم الواسع الذي يحظى به هذا الجهد الجماعي.

٩ - واجتمع فريق التعاون حتى الآن مرتين سنوياً. ليصل عدد اجتماعاته إلى ستة. وعقدت هذه الاجتماعات كل سنة بالتناوب بين مقر منظمة الصحة العالمية في جنيف ومكاتب إحدى اللجان الإقليمية كلما أمكن ذلك. ويتمثل هدف فريق التعاون، الذي تحدد بالتوافق بين المشتركين، في تيسير التعاون الدولي (بما في ذلك على المستوى الإقليمي) بين وكالات منظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين على تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٥٨ والتوصيات الواردة في التقرير العالمي عن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور وبالتالي دعم البرامج القطرية. وحُدد أيضاً عدد من الأهداف لبلوغ هذه الغاية من بينها تقييم حالة السلامة على الطرق والمرافق القائمة لدى البلدان لمعالجة هذه المشكلة؛ وتطوير التوجيه والدعم من أجل القيام بتدخلات فعالة في مجال السلامة على الطرق؛ وتوفير ما يلزم لتنمية القدرات المتعلقة بمسائل السلامة على الطرق؛ والدعوة إلى السلامة على الطرق والتشجيع على المطالبة بها؛ وتعزيز التنسيق العالمي والإقليمي فيما يتعلق بالسلامة على الطرق؛ وتحسين سلامة أساطيل مركبات الأمم المتحدة بالنسبة لجميع مستخدمي الطرق. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشئ عدد من الأفرقة العاملة لمعالجة مهمة تنفيذ الأهداف المحددة.

## ثالثاً - منتجات فريق تعاون الأمم المتحدة للسلامة على الطرق

### ألف - تقديم المساعدة التقنية

١٠ - أصدر فريق التعاون باكورة منتجاته في سلسلة من الأدلة المتعلقة بكيفية التطبيق التي توفر التوجيه للبلدان عن كيفية تنفيذ بعض التوصيات المحددة في التقرير العالمي عن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور. وتتميز هذه الأدلة بأنها عملية وسهلة الاستعمال وتوفر التوجيه خطوة بخطوة فيما يتعلق بتنفيذ تدخلات معينة. ويتعاون على إعداد هذه الأدلة فريق مكون من أربعة شركاء يضم منظمة الصحة العالمية والشراكة العالمية من أجل السلامة على الطرق ومؤسسة السيارات والمجتمع التابعة لاتحاد السيارات الدولي والبنك الدولي، ولكن يستفاد أيضاً في إعدادها بخبرة أعضاء آخرين في فريق التعاون. وقد صدر حتى الآن دليان: أحدهما بشأن تنفيذ برامج لارتداء الخوذ والآخر بشأن برامج لتقليل معدلات القيادة تحت تأثير المسكرات. ويعد فريق التعاون حالياً أدلة عن مواضيع أخرى من بينها مراقبة السرعة غير الملائمة والمفرطة، واستخدام أحزمة الأمان ومقاعد السلامة الخاصة بالأطفال، وإنشاء وكالة رئيسية معنية بالسلامة على الطرق؛ وطرائق جمع البيانات المتعلقة بالإصابات الناجمة عن حوادث المرور، ومبادئ توجيهية لبناء هياكل أساسية لطرق أكثر أماناً.

١١ - بعد وضع أدلة الممارسات السليمة بشأن استخدام الخوذ والقيادة تحت تأثير المسكرات، انخرط الشركاء في فريق التعاون في تدشين وتنفيذ هذه الممارسات في مختلف البلدان. فعقدت على سبيل المثال في تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا حلقات عمل عن استخدام الخوذ، نظمتها الحكومات بالتعاون مع الشراكة العالمية من أجل السلامة على الطرق، والمؤسسة الآسيوية للوقاية من الإصابات، والمنظمة الدولية للمعوقين، ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من الشركاء، ومولتها المبادرة العالمية للسلامة على الطرق. وشارك في حلقات العمل هذه العديد من الجهات المعنية من قطاعات شتى واستهدفت استقطاب مشاركين لوضع خطط عمل وطنية لاستخدام الخوذ. وفي إطار عمليات التدشين وحلقات العمل أجريت دراسات للأوضاع في بلدان المشروع. وشملت هذه الدراسات جمع بيانات ومعلومات عن معدلات ارتداء الخوذ وتقييم المعارف والأسواق والمعايير، وأدت إلى إعداد مجموعة من الإجراءات المناسبة لكي ينظر فيها. وقد ترجمت هذه الأدلة إلى اللغات المحلية وتم نشرها محلياً. وتعمل حالياً المبادرة العالمية للسلامة على الطرق، بدعم من الشراكة العالمية للسلامة على الطرق، على إعداد برامج تدريبية تهدف إلى بناء القدرات المحلية لتمكين الشرطة من إنفاذ القوانين وللقيام بحملات تثقيف عامة لتعزيز الوعي المتعلق بارتداء الخوذ ومخاطر القيادة تحت تأثير المسكرات.

١٢ - واتخذ عدد من الخطوات في سبيل تحقيق هدف فريق التعاون المتمثل في تحسين سلامة أسطول المركبات التابع للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المشاركة. وعلى سبيل المثال، سيبدأ عما قريب مشروع منتدى أساطيل النقل للتدريب على سلامة هذه الأساطيل، وذلك بهدف تشجيع وكالات المعونة والتنمية على جعل السلامة على الطرق من بين أولويات موظفيها، وتنفيذ سياسات واستراتيجيات داخل منظماتها ترمي إلى الحد من حوادث المرور. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل حاليا شركاء آخرون مع شركات كبرى متعددة الجنسيات على دراسة كيفية تطبيق استراتيجيات للحد من حوادث المرور والتوصل إلى سبل لقياس التقدم الذي تحرزه المنظمات مقارنة ببعضها البعض. ويتوقع أن تسهم هذه المشاريع في وضع دليل للممارسات الجيدة المتعلقة بسلامة أساطيل النقل.

## باء - السياسات

١٣ - في أيار/مايو ٢٠٠٧ اعتمدت جمعية الصحة العالمية أول قرار لها بشأن نظم الرعاية في حالات الطوارئ. وتوجه الجمعية في القرار ج ص ع ٢٢/٦٠ انتباه الحكومات إلى الحاجة إلى تعزيز نظم الرعاية قبل الوصول إلى المستشفى والرعاية الطارئة للمصابين بصدمات (بما في ذلك جهود التعامل مع الإصابات الجماعية) ويصف عددا من الخطوات التي يمكن أن تتخذها الحكومات. وتدعو فضلا عن ذلك منظمة الصحة العالمية إلى تعزيز جهودها لدعم البلدان. وسيكون هذا القرار بمثابة نقطة انطلاق لتعزيز الجهود الرامية إلى تدعيم نظم الرعاية للمصابين بصدمات.

١٤ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، صدر في لندن تقرير أعدته اللجنة العالمية للسلامة على الطرق بعنوان جعل الطرق آمنة: أولوية جديدة للتنمية المستدامة. واللجنة هذه أنشأتها مؤسسة السيارات والمجتمع التابعة لاتحاد السيارات الدولي في عام ٢٠٠٥، ويرأسها لورد روبرتسون الأمين العام الأسبق لمنظمة حلف شمال الأطلسي. ويستخدم تقرير اللجنة التقرير العالمي عن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور كأساس له ويدعو إلى زيادة الدعم لتنفيذ توصياته. ويجعل التقرير من السلامة على الطرق مسألة إنمائية ويهدف إلى توجيه انتباه واضعي السياسات الرئيسيين إليها. وتتمثل أهداف التقرير في زيادة التمويل المقدم لجهود تحقيق السلامة على الطرق ومواصلته لمدة عشر سنوات وزيادة الاستثمارات المخصصة لتحقيق السلامة على الطرق ضمن مشاريع الهياكل الأساسية للطرق. ويدعو التقرير أيضا إلى عقد اجتماع وزاري لبحث موضوع السلامة على الطرق يعقد تحت إشراف الأمم المتحدة في المستقبل القريب، وتتبعه في البلدان سلسلة من المناقشات حول السياسة العامة.



١٥ - وركزت الفرقة العاملة المعنية بسلامة المرور على الطرق التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا على تنقيح القرار الموحد بشأن حركة السير على الطرق. وتهدف الفرقة، في هذا القرار الموحد، إلى تعزيز السلامة على الطرق بتقديم توصيات إلى الحكومات في المسائل التي لا يمكن التوصل بشأنها إلى توافق ملزم قانوناً أو بتوفير قدر من التفصيل يفوق المتوفر منه في اتفاقية فيينا للسلامة على الطرق أو في الاتفاق الأوروبي المكمل لها. وقد اعتمدت الفرقة العاملة أحكاماً جديدة في هذا الصدد، منها أحكام تتعلق بالقيادة تحت تأثير الكحول، وتحسين عناصر السلامة في الدراجات العادية والدراجات البخارية والدراجات النارية الصغيرة، وزيادة استخدام أحزمة المقاعد، وسلامة المشاة، والقيادة ليلاً. واستمر العمل بشأن المسائل المتعلقة بتراخيص القيادة وحملات الاتصالات والسلامة على الطرق، وإضاءة المصابيح نهاراً، والسرعة، والهواتف المحمولة، وسلامة الأطفال، ومحتويات عدد الإسعافات الأولية، وقواعد خاصة متعلقة بفئات معينة من المركبات، وتعليم القيادة. واعتمد المنتدى العالمي لمواءمة النظم المنطبقة على المركبات بدوره لوائح تنظيمية جديدة للمجلس الاقتصادي لأوروبا وأخرى عالمية بشأن عدد من المكونات من أجل تحسين عناصر السلامة في المركبات والدراجات البخارية في العالم أجمع.

١٦ - وبدأ نفاذ الاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة الطرق الآسيوية الرئيسية في عام ٢٠٠٥، وقد التزمت فيه الأطراف بإيلاء كل الاعتبار للمسائل المتعلقة بالسلامة على الطرق. وجاء عقب ذلك في عام ٢٠٠٦ الإعلان الوزاري المتعلق بتحسين السلامة على الطرق في آسيا والمحيط الهادئ، ومن أهدافه إنقاذ حياة ٦٠٠ ٠٠٠ شخص ووقاية عدد مماثل من الأشخاص من الإصابات الخطيرة التي تقع على طرق آسيا والمحيط الهادئ خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٥. ثم اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في أيار/مايو ٢٠٠٧ القرار ٩/٦٣ الذي تشجع فيه الأعضاء والأعضاء المنتسبين على مواصلة العمل بالتوصيات الواردة في الإعلان الوزاري الذي صدر في العام السابق.

## جيم - الدعوة

### ١ - أسبوع الأمم المتحدة العالمي الأول للسلامة على الطرق

١٧ - دعت الجمعية العامة في قرارها ٥/٦٠ اللجان الإقليمية ومنظمة الصحة العالمية إلى الاشتراك معاً في تنظيم أسبوع الأمم المتحدة العالمي الأول للسلامة على الطرق (الأسبوع العالمي)، كي يكون بمثابة قاعدة تنطلق منها الأنشطة العالمية والإقليمية والوطنية، الهادفة إلى التوعية بمسائل السلامة على الطرق، كما دعتها إلى عقد المنتدى الثاني للجهات المعنية بالسلامة على الطرق في جنيف.

١٨ - وعقد أسبوع الأمم المتحدة العالمي الأول للسلامة على الطرق من ٢٣ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وركز الأسبوع على مستخدمي الطرق من الشباب واستهدف زيادة الوعي بالآثار المجتمعية للإصابات الناجمة عن حوادث المرور، مع إبراز المخاطر التي يتعرض لها الأطفال والشباب، والدعوة لاتخاذ إجراءات بشأن بعض العوامل الرئيسية مثل الخوذ وأحزمة المقاعد والقيادة تحت تأثير المسكرات والسرعة ووضوح الرؤية.

١٩ - وقد أعد عدد من الوثائق التقنية للإصدار بمناسبة الأسبوع العالمي. وتضمن تقرير منظمة الصحة العالمية المعنون "الشباب والسلامة على الطرق" بيانات جديدة عن حجم المشكلة بين الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة، مع إبراز تدخلات معينة يمكن تنفيذها للحد من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور بين هذه الفئة العمرية. وعلى المستوى الإقليمي أيضاً، أبرز عدد من الوثائق جوانب من المشكلة ترتبط بالمناطق المختلفة، من بينها وثيقة أصدرتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا بعنوان "إطار لتنظيم حملات وطنية من أجل السلامة على الطرق في بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا". وانتهز الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بالتعاون مع الشراكة العالمية من أجل السلامة على الطرق فرصة الأسبوع العالمي لإصدار منشور جديد بعنوان "الدليل العملي للسلامة على الطرق: مجموعة أدوات لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية".

٢٠ - وكان اجتماع الجمعية العالمية للشباب الذي تناول موضوع السلامة على الطرق الحدث العالمي الأبرز في الأسبوع العالمي، وقد انعقد في مقر الأمم المتحدة بجنيف يومي ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل، وحضره ما يزيد على ٤٠٠ شاب من مائة بلد. وقد أتاح هذا الاجتماع الفرصة لتبادل الخبرات وتكوين شبكة عالمية من الشباب الداعين إلى السلامة على الطرق. وأعد المندوبون الشباب واعتمدوا إعلاناً بعنوان "إعلان الشباب بشأن السلامة على الطرق"، واتفقوا على خطة من عشر خطوات لتابعة نتائج الجمعية. وفي ختام اجتماع الجمعية العالمية للشباب، قدم الإعلان إلى الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة رئيسة الجمعية العامة. وأتاحت الجمعية العالمية للشباب أيضاً الفرصة لعرض نتائج مسابقة أفلام قصيرة حول موضوع السلامة على الطرق، تولت تنسيقها المنظمتان غير الحكوميتين ليزر أوروبا والرابطة الدولية لمنع الحوادث على الطرق، ولعرض نتائج مسابقة بين الشباب في كتابة مقالات تتناول السلامة على الطرق نظمها اليونيسيف. وقد تسنى انعقاد الجمعية العالمية للشباب بفضل المساهمات المالية التي قدمتها المفوضية الأوروبية، ومؤسسة السيارات والمجتمع التابعة لاتحاد السيارات الدولي، وحكومات هولندا والنرويج وإيطاليا.

٢١ - وأدى الزخم في صفوف الشباب الذي أوجدته الجمعية إلى سرعة التوصل إلى نتائج ملموسة. لا سيما وأنها أسفرت عن تكوين شبكة دولية من الشباب المتحمسين لمعالجة هذه المسألة في بلدانهم ويتصلون ببعضهم البعض إلكترونياً لتبادل الأفكار والخبرات. وقد اتخذ عدد من المندوبين الشباب لدى عودتهم إلى بلدانهم خطوات نحو تنفيذ الإعلان: فعلى سبيل المثال، شكل المندوبون الكنديون لجنة وطنية من الشباب للعمل مستقبلاً في مجال السلامة على الطرق؛ وقدم المندوب الزامبي الإعلان إلى كل الوزارات المعنية (الصحة وتنمية المجتمعات المحلية والنقل) وأعقب ذلك بالحصول على مواعيد للاجتماع بالمسؤولين فيها؛ وفي الجزائر، نشر الإعلان في الصحف الوطنية؛ وفي بليز، وافقت وزارة التعليم على إدراج موضوع السلامة على الطرق في المناهج الدراسية.

٢٢ - وعُقد المنتدى الثاني للجهات المعنية بالسلامة على الطرق في العالم، الذي نظمه المنتدى العالمي للسلامة على الطرق في جنيف، وتلاقى فيه مندوبون من الأمم المتحدة ووزراء وممثلون لإدارات الوطنية في مجالات النقل والصحة وإنفاذ القانون والعلاقات الخارجية، وأصحاب المصلحة من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وأعرب المشاركون عن تأييدهم لفريق تعاون الأمم المتحدة للسلامة على الطرق، والاستنتاجات التي توصل إليها تقرير لجنة السلامة على الطرق في العالم، والمرفق العالمي للسلامة على الطرق التابع للبنك الدولي، ولعقد مؤتمر وزاري حول السلامة على الطرق في العالم تحت رعاية الأمم المتحدة.

٢٣ - واضطلع أيضاً بمئات الأنشطة الوطنية والإقليمية في جميع أنحاء العالم بمناسبة الاحتفال بأسبوع الأمم المتحدة العالمي الأول للسلامة على الطرق، من أمثلتها اليوم الأوروبي الأول للسلامة على الطرق الذي عقدته المفوضية الأوروبية في بروكسل واشترك فيه ٤٠٠ شاب من ما يزيد على ٣٠ بلداً؛ والتجمع من أجل طرق أكثر سلامة الذي نظمته في لندن حملة "جعل الطرق آمنة"؛ وحوار رؤساء البلديات الآسيويين في مجال السياسات العامة بهدف تعزيز الاستدامة البيئية لوسائل النقل في المدن، الذي عُقد في كيوتو باليابان؛ وحملة ارتداء الخوذ التي أطلقتها مؤسسة آسيا للوقاية من الإصابات في فييت نام؛ وعملية وضع برامج تعليمية في السلامة على الطرق للمدارس في تركيا التي نظمها شركاء محليون؛ والمنتدى المتعدد القطاعات المعني بالسلامة على الطرق في الصين؛ ودليل الممارسة السليمة عن القيادة تحت تأثير المسكرات الذي أصدرته الشراكة العالمية للسلامة على الطرق في غانا وناميبيا؛ وتدشين التشريع الجديد للمرور في كمبوديا الذي نظمته المنظمة الدولية للمعوقين؛ وحملة "يوم جمعة بلا قتلى" التي نُظمت في أستراليا؛ وإعلان وزاري عن السلامة على الطرق اعتمد في أبو ظبي.

## ٢ - أنشطة أخرى في مجال الدعوة

٢٤ - إن حملة "جعل الطرق آمنة" هي استراتيجية عالمية للدعوة تستهدف زيادة الوعي بمسألة السلامة على الطرق مع تسليط الضوء على ضرورة اعتبار السلامة على الطرق قضية من قضايا التنمية. واستناداً إلى التوصيات التي خلص إليها تقرير جعل الطرق آمنة: إحدى الأولويات الجديدة للتنمية المستدامة، تشدد الحملة على التكاليف الاقتصادية إلى جانب التكاليف البشرية لحالات الوفاة على الطرق، مع الدعوة إلى زيادة الاستثمار في ذلك المجال. وحظيت الحملة بدعم كبير من بعض المشاهير والقادة على مستوى العالم، منهم رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بليير الذي دعم الحملة؛ ورئيس الأساقفة دزموند توتو الذي دعا الزعماء السياسيين ومجموعة البلدان الثمانية إلى اتخاذ إجراءات في سبيل تحقيق السلامة على الطرق، وذلك أثناء إطلاق حملة "جعل الطرق آمنة" أفريقياً في جنوب أفريقيا.

٢٥ - وفي قرار الجمعية العامة ٥/٦٠، دعت الجمعية الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى اعتماد يوم الأحد الثالث من شهر تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام بوصفه اليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا حوادث الطرق. وفي السنوات القليلة الماضية، أقام عدد متزايد من البلدان حول العالم أنشطة في ذلك اليوم، من مراسم مشتركة بين الأديان، إلى مناسبات تُزرع فيها الأشجار إحياءاً للذكرى، والاستعانة بوسائل الإعلام لزيادة التغطية بشأن ضحايا حوادث الطرق وأسرههم. وبدأ بعض البلدان، كالولايات المتحدة الأمريكية، في استكشاف إمكانية الاعتراف رسمياً على المستوى الوطني باليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا حوادث الطرق. وكوسيلة لمساعدة البلدان على التخطيط لهذا اليوم، وضع الاتحاد الأوروبي لضحايا حوادث الطرق ومنظمة الصحة العالمية دليلاً بعنوانه اليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا حوادث الطرق: دليل للمنظمين. وعلاوة على ذلك، أعدت رابطة السفر الدولي الآمن على الطرق ومنظمة الصحة العالمية وثيقة تتضمن شهادات لأشخاص تأثروا بفعل حوادث الطرق. وهذه الوثيقة الصادرة بعنوان وجوه خلف الأرقام: أصوات ضحايا حوادث الطرق وأسرههم، هي أداة قوية للدعوة تُظهر المعاناة الإنسانية لكل فرد يرد ذكره كرقم في إحصائيات حوادث الطرق.

٢٦ - وكانت هناك زيادة في عدد المنظمات غير الحكومية المشاركة في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلامة على الطرق، وفي مدى تعاونها مع شركاء آخرين في فريق التعاون. وعلاوة على تمثيل المنظمات منظور الضحية فيما يتم من أعمال على الساحة الدولية تحقيقاً للسلامة على الطرق، فإنها تشترك في إجراء البحوث وفي تنفيذ التدخلات التقنية. فعلى سبيل

المثال، أجرت المنظمة الدولية للمعوقين تقييماً لمعدلات ارتداء سائقي الدراجات النارية للخوذ في كمبوديا، وكان لها نشاط في مجال الدعوة أسفر عن صدور تشريع جديد بشأن استخدام الخوذ في ذلك البلد؛ ولدى مؤسسة آسيا للوقاية من الإصابات برنامج فعال لتوزيع الخوذ في فييت نام.

## دال - الاجتماعات الإقليمية

٢٧ - خلال السنتين الماضيتين، يسّر الشركاء في فريق التعاون عقد اجتماعات إقليمية حول السلامة على الطرق، شملت ما يلي:

(أ) مؤتمراً وزارياً حول النقل، نظّمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وعُقد في بوسان بجمهورية كوريا. واعتمد وزراء منطقة آسيا والمحيط الهادئ الإعلان الوزاري بشأن تحسين مستوى السلامة على الطرق في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛

(ب) مؤتمراً أفريقياً حول السلامة على الطرق، نظّمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الصحة العالمية في أكرا. وشملت أهداف المؤتمر الدفع قدماً بإعداد خطط عمل وطنية، والتخطيط لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير العالمي عن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور، ومعالجة كيفية تعبئة الموارد. وعُقد أيضاً اجتماع مائدة مستديرة لوزراء النقل والصحة، اعتمد فيه المندوبون إعلان أكرا الذي يلزم الوزراء بالعمل سوياً على وقف وباء الوفاة والإصابة على الطرق الأفريقية الآخذ في التفاقم؛

(ج) قيام اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمجلس الوطني للسلامة على الطرق في كوستاريكا، ومؤسسة السيارات والمجتمع التابعة لاتحاد السيارات الدولي، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي، والمنتدى العالمي للسلامة على الطرق، برعاية المنتدى الأول للجهات المعنية بالسلامة على الطرق في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في سان خوسيه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وخطط المشاركون من مختلف أنحاء المنطقة لاتخاذ إجراءات تحقق السلامة على الطرق في الأمريكتين، واعتمدوا إعلان سان خوسيه الذي يشتمل على دعوة لإنشاء لجنة إقليمية لمساعدة بلدان المنطقة على التعاون في مجال السلامة على الطرق.

(د) عقد عدد من الاجتماعات الإقليمية في مجال السلامة على الطرق في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط. وفي الآونة الأخيرة، عُقدت في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ دورة تدريبية إقليمية لمنسقي الوقاية من الإصابات العاملين في وزارات الصحة في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط. واستهدف هذا المؤتمر، الذي نظّمته اللجنة

الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بالاشتراك مع المكتب الإقليمي لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية، زيادة قدرة المنطقة في عدد من المجالات، منها الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور.

## هاء - جمع البيانات وإجراء البحوث

٢٨ - في إطار سلسلة من أدلة الممارسة السليمة (انظر الفرع الذي يتناول الدعم التقني أدناه)، بدأ فريق عامل داخل فريق التعاون في صوغ دليل للممارسة السليمة في جمع البيانات المتعلقة بالإصابات الناجمة عن حوادث المرور. وسيركز الدليل على كيفية تحقيق الاستفادة المثلى من البيانات الناقصة، بما في ذلك توجيه القارئ إلى كيفية إجراء الاستقصاءات والقيام بتحليلات سريعة، مع السعي في الوقت نفسه إلى وضع نظام طويل الأمد للمراقبة موضع التنفيذ. وسيزود الدليل القارئ كذلك بمجموعة تضم الحد الأدنى من البيانات وسيقدم عرضاً للممارسات السليمة في شتى أنواع جمع المعلومات من مختلف أنحاء العالم. وسيبين أخيراً كيفية التي يمكن بها استخدام البيانات.

٢٩ - ومع ازدياد عدد البلدان التي تتخذ خطوات لتحسين حالة السلامة على الطرق لديها، أصبحت هناك حاجة متنامية إلى أداة عالمية لقياس التقدم المحرز على الصعيد الوطني في تنفيذ توصيات التقرير العالمي عن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور، والسماح للبلدان بتقييم حالة السلامة على الطرق لديها، سواء داخلياً. بمرور الوقت أو مقارنةً ببلدان أخرى. ومن بين مكونات هذا التقييم استخدام نظام الاستقصاء بالمراقبة الذي يتيح للبلدان إمكانية جمع معلومات عظيمة الفائدة وعلى وجه السرعة عن معدلات ارتداء مواطنيها للخوذ وربطهم أحزمة المقاعد، وعن معدلات القيادة تحت تأثير المسكرات. وتحقيقاً لهذه الغاية، وضع لفيف من الأعضاء في فريق التعاون المكوّن الأول لتلك الأداة، في تحديد منهجية إجراء دراسات بسيطة قائمة على المراقبة عن معدلات ارتداء الخوذ.

## واو - الدعم المالي

٣٠ - أنشئ المرفق العالمي للسلامة على الطرق التابع للبنك الدولي في عام ٢٠٠٦ لدعم الجهود العالمية والإقليمية والقطرية التي يتوقع لها أن تؤدي إلى التقليل من حالات الوفاة والإصابة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وتشمل مهمة هذا المرفق أنشطة موجهة نحو تدعيم استراتيجيات السلامة على الطرق والقدرات المؤسسية في البلدان المستهدفة. وللمرفق، الذي يدير الآن المنح، قناتان للتمويل: تصب إحداهما في المبادرات العالمية للسلامة على الطرق، بينما تدعم الأخرى البرامج القطرية. وبدأ التمويل على المستوى

القطري الآن بالأنشطة المستقلة وعن طريق تكميل المشاريع المصرفية الإنمائية المتعددة الأطراف، الجديده منها والقائم من قبل، التي تهدف إلى تحقيق السلامة على الطرق. ووردت ترعات حتى الآن من مؤسسة السيارات والمجتمع التابعة لاتحاد السيارات الدولي ومن حكومي السويد وهولندا.

٣١ - وقدم دعما ماليا لفريق التعاون كل من حكوميّ السويد والولايات المتحدة، والمرفق العالمي للسلامة على الطرق التابع للبنك الدولي، وشركة سكانية. وتشمل المنح التي قدمها المرفق حتى هذا التاريخ توفير التمويل لأعضاء فريق التعاون، بما في ذلك إدارة الوقاية من الإصابات والعنف التابعة لمنظمة الصحة العالمية، والشراكة العالمية للسلامة على الطرق، والمنتدى العالمي للسلامة على الطرق. وواصلت المبادرة العالمية للسلامة على الطرق أيضاً تقديم الدعم لتنفيذ أدلة الممارسة السليمة في البلدان المستهدفة.

## رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٣٢ - لا تزال الإصابات الناجمة عن حوادث المرور قضية هامة من قضايا الصحة العامة والتنمية. وتشير الاتجاهات السائدة في كثير من البلدان، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، إلى احتمال تفاقم المشكلة بشكل ملحوظ خلال العقد القادم. وعلى الرغم من ازدياد الوعي بهذه القضية، توجد حاجة ماسة إلى توجيه مزيد من الجهد والموارد نحو حل المشكلة.

٣٣ - وقد أحرز خلال السنوات الثلاث الماضية، تقدم ملحوظ على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني لتحسين مستوى السلامة على الطرق. وازداد التنسيق على المستوى الدولي، مما أدى إلى تعزيز تبادل الأفكار بين القطاعات وتيسير اتخاذ إجراءات منسقة. واستحدث عدد من المنتجات لتقديم الدعم التقني إلى البلدان بهدف تنفيذ تدخلات فعالة: وواصلت الحكومات في كثير من البلدان زيادة جهودها في جمع البيانات والوقاية وتدعيم الخدمات المقدمة إلى المتضررين؛ وبدأت بعض الوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في اتخاذ خطوات لتحسين سياسات السلامة على الطرق داخل منظمتها، وازدادت الإجراءات المتخذة في هذا المجال من داخل القطاع الخاص. وكان هناك أيضاً تعاون متزايد مع منظمات الضحايا وغيرها من المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال السلامة على الطرق. وتعاونت هذه المنظمات مع شركاء آخرين للخروج بعدد من المنتجات التي تسد فجوة هامة بتصويرها للجانب الإنساني من حوادث الطرق. وأحرز فضلاً عن ذلك بعض التقدم نحو توحيد العملية التي يتم فيها توزيع الأموال الموجهة نحو جهود تحقيق السلامة على الطرق، كما يدل على ذلك إنشاء المرفق العالمي للسلامة على الطرق.

٣٤ - ودعت جمعية الصحة العالمية إلى زيادة تركيز الدول الأعضاء على خدمات الرعاية الطارئة للمصابين بالصدمات النفسية، وهي خطوة هامة ينبغي أن تؤدي إلى تحسين الرعاية قبل دخول المستشفى وبعد دخوله.

٣٥ - وتشمل أنشطة فريق التعاون في المدى القصير مواصلة إعداد ما تبقى من أدلة الممارسة السليمة؛ وتقديم الدعم التقني لتنفيذ مشاريع السلامة على الطرق في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل؛ والعمل على مواصلة أنشطة الدعوة التي تهدف إلى تحقيق السلامة على الطرق على المستويين العالمي والإقليمي. وتحقيقاً لهدف مواصلة التعاون الذي أقيم على صعيد العمل، من المتوخى أن يواصل أعضاء فريق التعاون الاجتماع بشكل منتظم؛ وخلال الفترات الفاصلة بين تلك الاجتماعات، ستواصل منظمة الصحة العالمية تيسير الاتصال عن طريق إجراء اتصالات منتظمة بالمشاركين وعن طريق الموقع الشبكي لفريق التعاون. ومن المتوخى أيضاً أن تحافظ أفرقة العمل على الاتصال المنتظم فيما بينها خلال الفترات الفاصلة بين الاجتماعات.

٣٦ - وعلى الرغم من التقدم المحرز في التصدي جماعياً لمسألة السلامة على الطرق داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، فإن هذه الخطوات لا تعدو كونها خطوات تمهيدية ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ومن المهم ألا يُفقد الزخم الذي تحقق في البلدان التي أدرجت فيها مسألة السلامة على الطرق في جدول الأعمال السياسي. أما في البلدان التي لا تزال فيها مسألة السلامة على الطرق مهمة، فمن الضروري أن يجد المجتمع الدولي سبباً للتشجيع على بذل جهود في سبيل الحد من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور، وتوعية الحكومات الوطنية بالحاجة إلى إدماج السلامة على الطرق في سياساتها المتعلقة بالنقل والصحة. وختاماً، فعلى الرغم من تحقق تقدم كبير في العديد من الأطر الدولية من حيث زيادة الوعي بمسائل السلامة على الطرق، لا تزال هذه المسألة غائبة عن جداول أعمال معظم المنظمات الإنمائية ومؤسسات الإقراض.

٣٧ - وعلى المستوى الإقليمي، اتخذ شركاء الفريق التعاوني إجراءات ناجحة لإتاحة فرص للمناقشة بين القادة الإقليميين حول أفضل السبل لتعاون البلدان فيما يخص مسائل السلامة على الطرق. ومع ذلك، لا يوجد نظام عالمي لتبادل المعلومات والاستراتيجيات المتعلقة بالسلامة على الطرق على المستوى الوزاري. ودعا عدد من الوكالات إلى عقد مؤتمر وزاري حول السلامة على الطرق، تحت رعاية الأمم المتحدة، لاستعراض ما أحرز من تقدم في مجال السلامة على الطرق دولياً، بما في ذلك تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير العالمي عن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور وقرارات الجمعية العامة المتعلقة بالسلامة على الطرق.



٣٨ - ولا يزال حجم تمويل السلامة على الطرق غير متماشي مع حجم المشكلة ولا بد من بذل المزيد من الجهود لتأمين دعم مالي إضافي لمشاريع السلامة على الطرق. وعلى وجه الخصوص، لا تزال التدخلات على صعيد الهياكل الأساسية للطرق بهدف تحقيق السلامة عليها تشكل تحديات كبيرة أمام البلدان النامية، حيث يتجلى النقص في الاستثمار في المردود الاجتماعي الشديد الارتفاع لتدخلات السلامة. والمرفق العالمي للسلامة على الطرق التابع للبنك الدولي أداة هامة لحشد هذا الدعم الذي توجد حاجة ماسة إليه.

٣٩ - وهناك حاجة مستمرة إلى وجود آلية يقاس بها ما تحزره البلدان من تقدم في تنفيذ التدخلات المعروفة بتقليلها للإصابات الناجمة عن حوادث المرور على النحو المشروح في توصيات التقرير العالمي عن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور.

٤٠ - وبناء عليه، يوصى بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

(أ) إعادة التأكيد على الالتزام الذي قطعه على نفسها بالتصدي لأزمة السلامة على الطرق في العالم؛

(ب) إعادة التأكيد على رغبتها في أن تواصل منظمة الصحة العالمية الاضطلاع بدورها كمنسق للسلامة على الطرق داخل منظومة الأمم المتحدة، متعاونة تعاوناً وثيقاً مع اللجان الإقليمية، وتشجيع الدول الأعضاء على دعم الجهود المبذولة لتحقيقاً للسلامة على الطرق، وتيسير قدرة الدول الأعضاء في الحصول على الدعم المالي والسياسي والتقني؛

(ج) دعوة الدول الأعضاء إلى وضع برامج وخطط عمل في مجال السلامة على الطرق، مع الملاحظة بأنه ينبغي أن يُنظر إلى هذه البرامج على أنها استثمارات مربحة للحكومات إذا ما اضطلعت بها. وينبغي لهذه البرامج أن تعتمد منظوراً عريضاً بشأن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور وأن تولي اهتماماً خاصاً لاحتياجات السلامة لدى مستخدمي الطرق المعرضين للخطر، بما في ذلك من خلال إدخال تحسينات على النقل العام وتخصيص مساحات على الطرق للمشاة وسائقي الدراجات؛

(د) تشجيع الدول الأعضاء على مواصلة استخدام التقرير العالمي عن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور كإطار لما يُبذل من جهود في مجال السلامة على الطرق، وتنفيذ التوصيات الواردة فيه، ومنها إنشاء وكالة رئيسية في مجال السلامة على الطرق، ووضع خطة عمل وطنية للحد من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور؛

(هـ) تشجيع الدول الأعضاء على إيلاء اهتمام خاص لعوامل الخطر من قبيل عدم استخدام أحزمة المقاعد ومقاعد السلامة الخاصة بالأطفال، وعدم ارتداء الخوذ، والقيادة تحت تأثير المسكرات، والقيادة بسرعة غير ملائمة ومفرطة، وإقامة بنية تحتية ملائمة، من بينها سن تشريعات وإنفاذها، وتنظيم ما يلزم من حملات التوعية، واتباع الأساليب الملائمة لرصد التدخلات القائمة وتقييمها؛

(و) تشجيع الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية السير على الطرق واتفاقية لافنات وإشارات الطرق، على الانضمام إليهما وتنفيذهما كاستراتيجيتين أساسيتين لتحسين السلامة على الطرق في بلدانها؛

(ز) دعم الجهود التي تبذلها المنظمات والهيئات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة من أجل وضع واستخدام أدوات يمكن بها أن يقاس ما يتحقق من تقدم في تنفيذ مبادرات السلامة على الطرق؛

(ح) تشجيع الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز الحوار المشترك بين القطاعات حول الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور، ودعم الجهود الرامية إلى عقد مؤتمر وزاري بشأن السلامة على الطرق، تحت رعاية الأمم المتحدة، يقوم باستعراض التقدم المحرز في مجال السلامة على الطرق على المستوى الدولي، بما في ذلك تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير العالمي عن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور وقرارات الجمعية العامة المتعلقة بالسلامة على الطرق؛

(ط) دعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة التوعية بالسلامة على الطرق على المستويين الدولي والوطني عن طريق تنظيم مناسبات للدعوة وعن طريق تعزيز الجهود القائمة لتبيان حجم المشكلة، ولا سيما من خلال التشجيع على الاحتفال باليوم العالمي لذكرى ضحايا حركة المرور ومن خلال دعوة منظمة الصحة العالمية إلى تنظيم أسبوع الأمم المتحدة العالمي الثاني للسلامة على الطرق بالتعاون مع اللجان الإقليمية؛

(ي) دعوة المؤسسات الإنمائية والمجتمع الدولي ككل إلى اعتبار السلامة على الطرق جزءاً لا يتجزأ من جدول الأعمال الدولي للتنمية؛

(ك) تشجيع الوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الأساطيل الكبرى على اتخاذ خطوات نحو تأمين سلامة الأساطيل داخل منظماتها؛

(ل) الاعتراف بأهمية المرفق العالمي للسلامة على الطرق التابع للبنك الدولي كوسيلة لزيادة الموارد اللازمة لتأمين السلامة على الطرق في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل؛

(م) تشجيع الدول الأعضاء على تعزيز الجهود الرامية إلى الارتقاء بخدمات الرعاية الطارئة للمصابين بالصدمات النفسية وخدمات التأهيل داخل بلدانها؛

(ن) الطلب بأن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريراً بهذا الشأن.